الصناعة فى مصر
وما يجب عمله للنهوض بها

لحضرة صاحب السعادة زكريا مهران باشا

أتحدث إلى القراء عن (الصناعة فى مصر وما يجب عمله للنهوض بها) والحديث فى هذا الموضوع من الأهمية بمكان فى الوقت الحاضر، لأننا نجتاز فترة حرب هى فى حد ذاتها عامل فعال فى تحسين بعض الصناعات وخلق صناعات أخر . فقد خرجنا من الحرب الماضية بصناعات لم يكن للبلاد بها عهد ، اضطرنا إلى إيجادها امتناع أو قلة ورود كثير من المصنوعات التى كانت ترد لنا من الخارج .

ولما خمدت جذوة تلك الحرب ، وهبت مصر تطالب باستقلالها ، لم يغب عن زعيمنا الاقتصادى طلعت باشا حرب أن الاستقلال الاقتصادى هو أساس الاستقلال السياسى . فأنشأ بنك مصر وشركاته التى استحثت نهضتنا الصناعية وحفزت الكثيرين منا على اقتحام ميدان الصناعة وسدت جانبا لايستهان به من حاجاتنا . والإحصائية الآتية تدل القارئ على مبلغ ما وصلت إليه مصر قبل الحرب الراهنة من إنتاج فى بعض الصناعات بالنسبة لما تحتاج إليه :

السكر	١٠٠ ٪	الكحول	١٠٠ ٪	الأقمشة القطنية	٤٢ ٪
غزل القطن	٩٦ ٪	النجارة	١٠٠ ٪	الأحذية	٩٠ ٪
الأسمنت	٦٠ ٪	الصودا الكاوية	٥٠ ٪	ملح الطعام	١٠٠ ٪
الأثاث	٨٠ ٪	الزيوت النباتية	٦٠ ٪	الكبريت	٨٠ ٪
الصابون	٩٠ ٪	الطرابيش	٩٩ ٪	طحن الغلال	٩٩ ٪

هذه الأرقام الناطقة بالنجاح قد زادتها الحرب الحالية زيادة كبرى ، لا يمكن الآن تقديرها بالضبط . إنما نستطيع أن نؤكد أن الصناعة فى مصر قد تقدمت واتسع نطاقها لدرجة أننا لم نشعر بضيق إلا فيما نحتاج إليه من أدوية وأسمدة وعدد ميكانيكية ومصنوعات أخرى لم يكن فى وسعنا إنتاجها .

وعلى الرغم من النجاح الذى أصابته مصر فى نهضتها الصناعية ، وعلى الرغم من تضافر العوامل التى تؤدى إلى استكمال هذه النهضة ما زال قوم مع الأسف يؤمنون بعقيدة خاطئة : وهى أن مصر بلد زراعى ما كان له أن يجمع بين الزراعة والصناعة . عقيدة فاسدة تكفل التاريخ بدحضها . فإن مصر كانت دائما بلدا تزدهر فيه الصناعة كلما تمتع باستقلاله .

الصناعة ضرورة فى مصر : لأن سكانها فى زيادة مطردة ، فقد كان عددهم سنة ١٨٨٢ لا يزيد عن ٦,٨٠٤,٠٢١ فصاروا فى سنة ١٩٣٧ حوالى ١٥,٩٣٢,٦٩٤ نسمة وهم الآن لا يقلون عن ١٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة . والزيادة عندنا تبلغ ١½ ٪ سنويا ، زيادة هندسية لا حسابية ، ويرتفع رقمها إذا عولجت بنجاح مشكلة وفيات الأطفال . وهذه الزيادة المطردة فى عدد السكان ، لا تقابلها زيادة مماثلة لها فى استصلاح الأرض . فضلا عن كون الأرض المنزرعة الآن لا تقوم بحاجات الشعب ، وتوزيع الأراضى الزراعية سيئ فى جملته وتفصيله . فعدد ملاك الأراضى يقدر بـ ٢,٤٨١,٢٥٠ يملكون ٥,٨٣٦,٧٤٦ فدانا . أما بقية السكان فلا يملكون شيئا .

أما الذين يملكون فدانا فأقل فعددهم ١,٧٦٥,٧٠٢ يملكون ٧٢٤,١٥٦ فدانا ، فإذا ترجمنا ذلك من لغة الإحصاء إلى لغة الواقع فإنهم يعولون أربعة أمثالهم من الأهل والأولاد . وهؤلاء الملاك الصغار يجب أن نلحقهم بالذين لا يملكون شيئا .

ومن المستحيل أن تعتمد مصر على الزراعة وحدها كمورد للرزق . فإننا حتى لو قسمنا جميع الأراضى الزراعية وقدرها ٥,٨٣٦,٧٤٦ فدانا على جميع السكان وعددهم ١٧ مليونا ، يخص الفرد منهم ثلث فدان على الأكثر . وإذا قدرنا إيراد الفدان سنويا بمبلغ ستة جنيهات ، فإن نصيب الفرد منا لا يزيد عن جنيهين فى السنة .

وثم نقطة جديرة بالاعتبار : وهى سوء نسبة توزيع السكان ليس فقط بين بعض المديريات ، بل أيضا بين الريف والعواصم . ولنضرب مثلا بالقاهرة والاسكندرية : ففى القاهرة ما يقرب من ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة ، وفى الاسكندرية ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ نسمة وليس بهاتين العاصمتين مصانع تذكر حتى يعزى إليها كثرة عدد القاطنين بهما . ولكنها هجرة القرويين يشدون الرحال إلى العاصمتين ، ينشدون العمل ولا عمل ، وإنما عطل أقسى وطأة من عطلهم فى القرى .

أخشى فوق ذلك ، أن نرى فى مصر بعد الحرب صورة مصغرة لما يحدث عادة فى البلاد المتحاربة . لأن العمال الذين حذقوا صناعة أو أعمالا أخرى ، ستكون لهم مشكلة لا يحلها إلا الإكثار من المصانع . فلقد صار عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠ عامل الآن ، أى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه . ويعمل منهم مع الجيوش نحو ٣٠٠,٠٠٠ عامل يقومون بأعمال منوعة . أفلا يجب أن نفكر فى إيجاد عمل لهذا الفريق من العمال المهرة ، كصنع المحاريث وقطع الغيار وإصلاح السيارات والطائرات والآلات ؟

لماذا لا نستغل دربتهم ونتقى عطلهم وما يجر من مشاكل اجتماعية واقتصادية ؟

وإذا كان الصراع بين الآلة والعامل فى الماضى قد استبعد من ميدان العمل اليدوى كثيرا من العمال فى المصانع ، فإن القرن العشرين قد زحفت ميكانيكيته إلى المزارع ، فحلت الآلات محل العمال فى بعض المزارع . وقد شهدنا شيئا من ذلك عقب الحرب الماضية ،

حيث تهافت كبار الملاك عندنا على استخدام المحاريث والجرارات وآلات الدراس والحصاد، بل لقد استغنت بعض الدوائر عن الدواب فى حرث الأرض ونقل المحاصيل . ومن المنظور بعد الحرب الحاضرة أن تستحدث آلات زراعية أرخص ثمنا وأكثر عملا . والمال وفير فى أيدى الأعيان وأصحاب الدوائر الكبيرة ، يمكنهم من شراء هذه الآلات والاعتماد على العمل الميكانيكى بدل العمل اليدوى فى زراعة الحقول . وعلى ذلك فمن المنتظر أن يزداد التعطل بين العمال فى الريف أيضا .

ولا علاج لمشكلة العطل فى المدن والريف ، إلا بتضافر الشعب والحكومة على الإكثار من المصانع ، وحشد هذا الجيش من العمال ، لينتج ويأخذ أجرا حسنا .

لست من القائلين بإعانة العاطلين وإلزام الحكومة بتخصيص مبالغ كافية لتوزيعها عليهم . فهذا إسعاف وقتى ، لا يغنى عن العلاج . وخير من إعانة العاطلين أن تخصص الحكومة قدرا محدودا من الميزانية ، لمساعدة الصناعات الناشئة ، والعمل على خلق الصناعات التى تكفل لها ظروفنا وحاجاتنا نجاحا لا شك فيه .

ولا يتوهمن أحد أن مصر تدر عليها محصولاتها الزراعية من المال ما يرفع مستوى الشعب ، ويمكن الحكومة من الحصول على المال اللازم لمشروعات الإصلاح والتجديد .

الإنتاج الزراعى فى ازدياد مستمر فى جميع أنحاء بلاد العالم ، حتى لقد توالت الأزمات من كثرة الإنتاج ، ورخصت أسعار المحاصيل ، وأصبحت عاجزة عن سد نفقات الإنتاج .

لا أنكر أن القطن ، كان وما زال ، محصولنا الرئيسى الذى يأتينا من الخارج بأهم مورد نسدد به ما علينا من ديون للخارج ، أو ما نشتريه من مصنوعات أجنبية . لكن القطن المصرى قليل بالنسبة إلى الإنتاج العالمى ، إذ لا تزيد نسبته عن ٦ ٪ من محصول العالم . وهو لهذا السبب علاوة على عوامل أخرى يحوم حوله السيطرة على تحديد أثمانه .

فإن قيل إن مصانع الغرب لا غنى لها عن القطن المصرى الطويل التيلة فى أوقات السلم والحرب على السواء ، فإن الأصناف الأخرى من أقطاننا مستهدفة لمنافسة خطيرة . فقد زرعت روسيا فى التركستان نوعا من القطن يقرب من الأشمونى فى خصائصه . وباعته للمصانع الانجليزية بأسعار رخيصة . فلم تجد المصانع مشقة فى غزله ونسجه ، ثم باعته بأثمان أقل من أثمان المنسوجات المصنوعة من القطن الأشمونى .

وما من شك فى أن الحرير الصناعى قد أضر بالقطن ، فإن الأقمشة المصنوعة منه براقة الألوان فى مقدور الفقراء أن يكتسوا بها فى زهو وخيلاء . ولقد تعددت مصانعه قبل الحرب لدرجة كبيرة فى الممالك الصناعية ، حتى اكتسحت منتجاته السوق وضيقت الخناق على المنتجات القطنية . وسيكون هذا الخطر أفدح بعد الحرب الحاضرة ، حيث تقدمت صناعته وأصلحت عيوبه وصار غسله بالماء لا يؤثر فيه . وسيزيد الطين بلة ، ويضاعف الخطر

على الأقطان ، ما ترامت به الأنباء من ابتكار قطن صناعى تبشر تجربته بنجاح يكفل له الانتشار والرواج .

مستقبل القطن مع الأسف مظلم لا يجيز الاعتماد عليه . والخير كل الخير أن نفكر جديا فى ألا نربط رخاءنا بهذا المحصول المهدد بأخطار المنافسات .

ولا يسعنى إلا أن ألقى ضوءا على فكرة تنويع المحاصيل لأبدد الآمال التى علقها الكثيرون منا عليها حين نادوا بها . هم يقولون إن الفاكهة قد نجحت زراعتها فى مصر ، وهذا حق لا مرية فيه ، وأزيد عليه أن هذا النجاح قد أغرى الكثيرين منا بزرع الحدائق والتوسع فى زراعة الفاكهة استجابة لتلك الدعاية . وقد نسوا أن الإكثار من أى محصول يؤدى إلى رخص أسعاره . ويذكر القارئ ما كانت تباع به الفاكهة قبل الحرب الحالية ، وما يقال عن الفاكهة يقال مثله عن الخضر والبقول .

فلنحذر من الاندفاع وراء فكرة تنويع المحاصيل والإكثار من الخضر والفاكهة ، لتعذر تصريفهما فى الخارج ، ولأنه ليست لنا المراكب التى تصنع خصيصا لهذا النوع من التجارة فضلا عن رفض كثير من دول البلقان وأوروبا الجنوبية قبول فاكهتنا فى أسواقها ، بل إنها ترفض مجرد العبور من بلادها إلى دول أوروبا الوسطى .

إن لنا فيما صنعته الدول الأخرى مثلا وقدوة : فالروسيا هزمت فى الحرب الماضية وتمزقت امبراطوريتها ، لأنها اعتمدت على الزراعة . فلما جعلها البلاشفة دولة تجمع بين الزراعة والصناعة صمدت للألمان فى الحرب الحاضرة . ولقد كانت الولايات المتحدة فى القرن الماضى زراعية . فلو أنها بقيت كذلك ، لما وصلت إلى ما وصلت إليه من غنى فادح ، ولما استطاعت أن تمد بريطانيا العظمى ، بل الدول المتحدة كلها بالذخيرة والعتاد والسلاح والمال .

والناظر إلى خريطة الدنيا يدهش عند ما يرى صغر مساحة بلجيكا وهولاندا بالنسبة إلى مستعمراتهما . ويزداد دهشة ، عند ما يعلم أن الثمانية مليون هولاندى يحكمون أكثر من مائة مليون من سكان جاوه وسومطرا وبقية أجزر الهندية الشرقية . والسبب فى ذلك راجع إلى كون هاتين الدولتين قد زودتهما الصناعة بالقوة والصبر والمغامرة والكفاح .

نحن لا نعوزنا رءوس الأموال اللازمة لترقية الصناعات القائمة ، وإنشاء صناعات أخرى ، فيها علاج مشاكلنا واستكمال نهضتنا . فالأموال وفيرة استودعها أصحابها البنوك بغير ربح أصلا أو بربح ضئيل جدا إذا تعهدوا ببقائها وقتا طويلا فى تلك البنوك .

هذه الأموال المدخرة ستخرج فى القريب العاجل بفعل الظروف لتستثمر فى الصناعات ، بعد أن ارتفت أثمان العقارات ارتفاعا فاحشا لا يشجع الكثيرين على شرائها .

إننا نمر بالدور الذى مرت به جميع الأمم فى بكر حياتها الصناعية ، ولعل القراء يعجبون إذا قلت إن إنجلترا وهى أكبر بلد صناعى فى الوقت الحاضر كانت منذ قرنين بلدا زراعيا بحتا يكره الصناعة ، و يرى فيها ذلك الرأى الخاطئ الذى يفضل امتلاك الضياع والمزارع لأنها المظهر المادى للسيادة على جماعة المستأجرين والفلاحين . وكان نبلاء الانجليز إلى عهد ليس بالبعيد ، يستغلون نفوذهم لإبعاد المصانع عن المناطق المجاورة لأراضيهم ، ولمنع السكك الحديدية من اختراقها حتى لا يفقدوا مهابتهم .

لقد تغير العالم كله فى القرن الحاضر ، وتلاشت تلك العقيدة القديمة التى كانت تنفر الناس من الصناعات . و إذا كانت لها عندنا بقية ، فإنى أعتقد أنها ستزول تماما بعد الحرب الحاضرة . فقد أقبل الكثيرون منا على شراء السهوم والسندات فى الشركات الصناعية ، بعد أن رأوا متاعب الأزمات التى مرت على مصر ولمسوا صعوبة المعاملات مع المستأجرين الذين إذا كسبوا لم يدفعوا شيئا مما كسبوه لمالك الأرض ، و إذا خسروا بالغوا فى مقدار خسارتهم وطالبوا بتخفيض الإجارة .

و إذا كان لرأس المال الأجنبى دخل كبير فى تمويل الصناعات عندنا ، فذلك راجع إلى كونه قد احتل المكان فى وقت كان المال المصرى فيه منصرفا إلى شراء العقارات ، و بنوع خاص الأراضى الزراعية ، وراجع أيضا إلى أن الأجانب لهم بنوك تمدهم بالمال ، فى وقت لم يكن لنا فيه بنك مصرى صميم يرعى مصالح المصريين .

أما الآن ، وقد تغير الموقف إلى حد كبير بعد إنشاء بنك مصر وشركاته العتيدة و بعد قيام كثير من المصريين بالأعمال التجارية والصناعية ، فإننا لا نرى العمل على تشجيع أموال تأتينا من الخارج لتستغل فى مصر ، إلا إذا اشترك معها المال المصرى والصانع المصرى . أما إذا انفردت الأموال الأجنبية بالصناعة فى مصر ، سافرة باعتبارها صناعة أجنبية تنشئ لها فروعا فى مصر ، أو مقنعة تستتر وراء نقص فى التشريع المصرى لتبدو عليها مسحة الجنسية المصرية ، فإننا لا نرحب بهذه الأموال الأجنبية ونعد ما تنشئ فى مصر من صناعات بمثابة صناعات خارجية تريد أن تتهرب من رسومنا الجمركية .

أريد فى هذا الصدد أن أكون صريحا ، فأقول للجميع : إن هجوم شركات عالمية كبيرة لتنشئ صناعات فى مصر بعد الحرب برءوس أموال عظيمة ، أمر محتمل الحصول ، فيجب أن نتنبه له جيدا وأن نحذره و إلا طغت تلك الشركات على شركاتنا المصرية وقضت على كثير من الصناع الذين يشتغلون فى ورشهم .

وأريد أيضا أن أكون صريحا فأقول إن معظم الشركات الأجنبية ترفض استخدام الشبان المصريين ، وتلتمس مختلف المعاذير لتبعدهم عن العمل بها .

وهذه الشركات لابد لها من تشريع حازم يلزمها قبول المصريين فى كافة الوظائف الفنية وغير الفنية ، ما داموا أكفاء للقيام بالوظائف التى تعهد بها الشركات الأجنبية لغير المصريين .

ولست أكتفى بإدخال المصريين فى إدارة الشركات الأجنبيـة و بتوظيفهم فى أعمال تلك الشركات . و إنما أرى ضرورة تمصير هذه الشركات بإقبال المصريين على شراء سهومها. وذلك فى نظرى واجب مقدس وفرض عين على القادرين منا .

أنا لا أتحامل على رأس المـال الأجنبي . فإن كل مال يرد من الخارج أو يكون نفعه للخارج ، يجب أن يوضع ضمن حدود معينة . وها هى لجنـة مكلان التى شكلتها الحكومة البريطانية لبحث الأزمات وعلاجها سنة ١٩٣١ ، قد لفتت نظر تلك الحكومة إلى ضرورة مراقبة حجم الأموال الأجنبية وحركتها فى انجلترا .

فإذا قيل هذا فى بريطانيا العظمى القوية بمالهـا وصناعاتها ، فمن باب أولى أن تخشى مصر ماتحدثه هجرة الأموال الأجنبية فيهـا . . ومن أنجع الوسائل لتفادى أخطار المـال الأجنبى فى مده وجزره أن تساهم حكومتنا فى الصناعات الكبيرة ذات الصبغة العامة كمشروع خزان اسوان و بنك التسليف الصناعى ، على أن تجعل أسهمها اسمية ، لايملكها غير المصريين ، إذا أرادت التنازل عنها فيما بعد .

أترك الكلام على رأس المـال لأتحدث عن المواد الأولية التى توفرت لنا فى مصر و يمكن أن نستعملها فى الصناعات . وأبدأ بسؤال الفلاح البسيط، أين ذهب مغزلك؟ ! فلن تبرح من ذاكرتى صـورة الكهول الذين طالمـا حدثونى ، وهم يعالجون بين أصابعهم مغـازل لا تقف عن الدوران، يغزلون بها صوف ماشيتهم، فتغنيهم عن الثياب الأوربية الغالية الثمن التى لا تحتمل طويلا ولا تصلح لمن كان فى مثل عملهم .

وأسأل بعـد ذلك من هو أغنى من الفلاح البسيط : لم تقعد عن الصناعات التى تزيد فى يسرك مما تنتجه أرضك ؟ ! أليس يعيبنا أن تكون مصر بلدا زراعية ثم تستورد المصنوعات الزراعية ؟ !

السبب فى ذلك واضح ، وهو أن المزارع عندنا لا يأخذ بأبسط الصناعات الزراعية فهو يسىء الانتفاع بالألبـان حين يستخرج منها زبدا أو جبنا بالطريقـة التى ورثها عن أجداده الأقدمين . وهو يقص صوف الأغنام ليبيعـه مخلوط الألوان غير نظيف فى سوق قريتـه بأبخس الأثمان .

لدينـا فواكه كثيرة ومن أصناف ممتازة ، يعمل منها الشراب والحلوى والمربات التى لا تقل جودة عما يرد لنا من الخارج . بل تمتاز صناعتها فى مصر بأنها لا تستعمل الكيميائيات ولا المواد الغريبة . إنما ينقص هذه الصناعة أن يعنى أصحابها بالزخرف فى أوعيتها ، وهـذه هى الناحية التى يجب أن يقـدروها ، فلا يخلوا بمبلغ من المـال على فنان ، ليضفى من فنه على بضاعتهم ما يجتذب الرائى و يغريه بالشراء .

عندنا أيضا كثير من الحبوب اللازمة لصناعة الزيوت . وهـذه الصناعة و إن كانت قد ارتقت جدا فى عصر بذرة القطن ، إلا أنها لازالت تجرى على الأساليب القديمة فى عصر الحبوب الزيتية الأخرى ، فيضيع بذلك مقـدار كبير من الزيت فى فضلات العملية . وهنا نشير إلى ضرورة التوسع فى زراعة الخروع ، لأن زيته لا يقتصر على الأغراض الطبية ، بل يستخدم أيضا فى تزييت المحركات الثمينة .

ومن الصناعات التى تعتمد على الإنتاج الزراعى المصرى ، صناعة النسيج . وقد نجحت هذه الصناعة فى مصر نجاحا كبيرا ، وقامت بها شركات كبرى تغزل القطن المصرى وتنسجه وتمد المغازل اليدوية بخيوط الغزل ، وتصنع كذلك القطن الطبى .

وهذه الصناعة قد وصلت فى مصر إلى درجة كبيرة من الإتقان والجودة والمتانة ، وأصبحت تستهلك من القطن المصرى ما لا يقل عن ٨٠٠,٠٠٠ قنطار سنويا . ونعتقد أنه سيكون لهذه الصناعة شأن عظيم بعد الحرب الحاضرة ، عند ما يمكن استيراد الأدوات اللازمة للمصانع الحالية ولغيرها مما فكرت شركات فى إنشائه بمصر .

ولا يغيب عن بالنا أن السيلاوز وهو المـادة التى يصنع منها الحرير الصناعى لا يستخرج فقط من لباب الشجر ، و إنما أمكن استخراجه من بوص الذرة ومن حطب القطن وقش الأرز والنباتات الليفية والخرق ، ومن هذه المواد تصنع أيضا الذخائر الحربية والورق ولاداعى لأن نستورد سنويا من الورق ما قيمته ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ومن الحرير الصناعى وخيوط غزله ما قيمته ١٩٠,٠٠٠ جنيه وهذه الصناعة قد توافرت موادها الأولية عندنا .

ولا محل لأن تشترى مصر من الخارج بما قيمته سنويا ٧٠٠,٠٠٠ جنيه أكياس وشوالات وخيشا بينما يمكنها أن تزرع الجوت وتنسجه وقد بلغنى من خبير فى زراعته أن الفدان منه يغل فى السنة ١٥ جنيها . ومن الزراعات المهمة عندنا الكتان وقد توسعنا فى زراعته أثناء هذه الحرب ولكن معظم محصوله يصدر للخارج ، فهلا انتقينا له أجود البذور وتوسعنا فى نسجه؟

والصناعات السمكية تحتاج إلى مزيد من العناية ، فلا زال حفظ الأسماك يجرى على طريقة بدائيـة وهى معالجة البورى والطوبار وكلب البحر بالملح ، وبحارنا تخرج السردين والجمبرى بكميات وفيرة ولكن صناعة حفظهما فى العلب لم يتنبه لها أخيرا إلا مصنع حديث فى أبى قير . وتمنح الحكومة امتياز صيد الاسفنج نظير مبلغ لم يزد عن ٣٠٠٠ جنيه لغواصين يأتون لهذا الغرض من جنوب أوربا . فلماذا لا تدخل الحكومة صناعة الغوص وصناعات الصيد فى المدرسة البحرية التى أنشأتها بالاسكندرية ؟

وقد نجحت شركة مصر للأسماك فى صناعة الأزرار الصدفية وهى تمـد البلاد بمعظم حاجاتها من الأزرار وقد أفادت ثلاجاتها الصيادين فى حفظ صيدهم وقتـا طويلا بغير أن يلحقه الفساد .

ولا بد لنا من العناية بالصناعات الكيميائية ، ولا عذر لمصر أن تتفوق عليها فلسطين فى صناعة حمضى السيتريك واللاكتيك وجميع المواد اللازمة لصنعهما متوفرة بمصر .

أما صناعة حمض الكبريتيك وهى لازمة لكثير من الصناعات فإن مادتها الأولية وهى الكبريت المعدنى يؤتى بها من قبرص ، ولعل الأبحاث التى تجرى فى جبل الكبريت جنوب السويس تؤدى إلى وجود تلك المادة بها .

أما الصناعات التى نعتمد عليها فى الإنتاج الزراعى ، فيهمنى منها صناعتان : الأولى صناعة الأسمدة ، والثانية صناعة بعض العدد التى نستعملها فى فلاحة الأرض .

تستورد مصر فى الوقت العادى من الأسمدة الكيميائية ما لا يقل ثمنه عن ثلاثة ملايين من الجنيهات . وكان فى وسعنا أن نصنع سماد نترات الجير لو كنا قد نفذنا مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه فى أسوان وغيرها . و يصنع سلفات النشادر بكميات قليلة أما السوبرفسفات فقد زادت صناعته و يتعين أن نسرع بمشروع تحويل القامة إلى سماد .

تجىء بعد السماد فى الصناعات التى يعتمد عليها الإنتاج الزراعى صناعة ما يمكن أن يصنع فى مصر من العدد اللازمة للزراعة . و بعض هـذه الصناعات قد نجح عندنا : مثل صناعة الطلمبات الارتوازية والسيور وأسلحة المحاريث والسواقى الحديثة ولا زال ينقصنا فى مصر شركة تصنع الآلات الزراعية كالفؤوس والمناشير وأدوات الحدائق .

أتكلم بعد ذلك على بعض الصناعات التى ثبت نجاحها فى مصر . ولا أذكرها كلها لأن المقام لا يتسع للإطالة .

أتحدث أولا عن صناعة هامة لها مظهر تجارى وهى صناعة النقل :

صناعة النقـل إما برية أو بحرية أو جوية . ولها وجهان أحدهما محلى والآخر عالمى . وهذه الصناعة من الشئون التى ستكون لها أهمية كبرى عند جميع الدول بعد الحرب .

والنقل الداخلى عندنا معضلة ، لأن سياسة السكة الحديد هى الحصول على إيراد ضخم . فهى تفرض أجورا طالما شكت منها شركات النقل وعدتها عملا مقصودا به إفلاسها ومنعها من مزاحمة السكة الحديد . ولولا أن هذه الحرب قد أفسحت المجال للقطار والسيارة والمراكب النيلية ، لتفاقمت المشكلة التى لا بد من مواجهتها بعد الحرب .

ولقـد فطن المرحوم طلعت حرب باشا إلى أهمية النقل الجوى ومستقبله ، فأسس شركة مصر للطيران ، وألحق بها مدرسـة لتعليم الطيران تخرج منها شبان يمكن الاعتماد عليهم فى قيادة الطائرات . فلدينا الآن نواة لإنشاء أسطول جوى تجارى بعـد الحرب . وكل الدلائل تدل على أن مصر سيكون للطيران فيها شأن عظيم نظرا لمركزها الجغرافى الهـام

ولا عدد للطارات التى أنشئت فى مصر وغيرها من الدول بسبب الحرب ، والطيارون يعدون بالألوف ، والمصانع تخرج طائرات سريعة جدا ومريحة ومأمونة فى أسفارها . هذا كله كفيل بأن نفتح عيوننا على علاقة مصر بهذا التطور الجبار فى المواصلات الجوية ، وأن نفكر فى الانتفاع بمركزنا الجغرافى ، وأن نغتنم الفرصة فنقوى شركة مصر للطيران وننشئ لها فروعا فى مختلف البلاد .

يجب أيضا أن يكون لنا أسطول بحرى ينقل البضائع والمسافرين إلى البلاد الأجنبية ، إذ البواخر التى تحمل العلم المصرى قليلة ، بعضها لأفراد وبعضها لشركات كان بينها تنافس على الخطوط . وهذا أمر يؤسف له . فلماذا لا تتحد هذه الشركات بدل مزاحمة بعضها البعض ثم تعطيها الحكومة إعانة إذا استلزم الأمر ؟

ومن الصناعات التى ثبت نجاحها فى مصر : الصناعة الخشبية . وهى على نوعين النوع المستعمل فى المبانى كالنوافذ والأبواب ، والنوع الذى يستعمل فى صناعة الأثاث ، وكلا النوعين قد ارتقى رقيا محمودا .

وقد نشطت بسبب قيام الحرب الحاضرة وتوافر المواد الأولية عندنا من صناعات الأغذية : منتجات الألبان والأجبنة والبيرة وزيت بذرة القطن والكتان . ومن الصناعات الكيميائية : تكرير البترول والجلسرين والكحول والخل . ومن صناعات البناء : صناعة الأسمنت والطوب والرخام والجرانيت . ومن مستخرجات المناجم كربونات الصودا والطلق والذهب ، ومن صناعات الغزل والنسيج : التريكو والصوف والكتان والحبال ، ثم صناعة الزجاج والورق .

كذلك نشأت بسبب هذه الحرب وما أحدثته من فراغ : صناعة النشاء والجليكوز وتجفيف البصل واستخراج النوشادر وسلفات الألومنيوم والمانيزيا وسلفات النحاس ، وبعض صناعات المطاط ولعب الأطفال والأوانى المعدنية والعقاقير والأدوات الطبية . وكثير من هذه الصناعات صالح للبقاء وللتوسع فيه بعد الحرب .

نتكلم بعد ذلك عن الوقود اللازم لإدارة المحركات التى تستخدم فى المصانع .

إن مصر غنية بأنواع مختلفة من الوقود ، منها الجامد والسائل . فمن الوقود الجامد لدينا البوص وحطب القطن وقش الأرز والتبن ومصاص القصب ، يبذر فيها الفلاح حين يحرقها فى الأفران . ولو كنا نتبع الطريقة المستعملة فى بعض البلاد فنصنع من هذه الأحطاب بعد معالجتها بالكيمياء قوالب للحريق ، لكان لنا فيها وقود لا يقل عن الفحم ، أو كان لنا منها خشب صناعى كالذى تتخذه الولايات المتحدة الآن بديلا عن الخشب الطبيعى فى اغراض كثيرة

أما الوقود السائل فلدينا منه البترول الذى يستخرج من الآبار المصرية أو نأتى به رخيصا من البلاد القريبة من مصر. وقد سمعنا أن أنابيب البترول ستمد منها إلى الاسكندرية ولو أن بلدا آخر غير مصر به النهر العظيم وفروعه وترعه لأضيئت مدنه وقراه وأديرت مصانعه بالكهرباء ، بل لكان فى بعض بيوته ورش صغيرة .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن مسألة هامة جدا فى نجاح الصناعة وهى مسألة تعضيدها. وما هو المدى الذى يجب أن يبلغه ذلك التعضيد سواء من الحكومة أو من الأفراد . فالصناعة لابد لها من تأييد ، ولابد لها من تشجيع خصوصا فى بلد كمصر ظل وقتا طويلا تستولى عليه فكرة خاطئة بثتها السياسة فيه وهى القول بأن مصر بلد زراعى بحت . تلك القالة التى استطاع الوعيم الخالد طلعت حرب أن يقيم الدليل على عدم صحتها ، فأنشأ الصناعات الناجحة فى مصر وبأموال مصرية صميمة .

ومن الصناعات التى ارتقت فى مصر الصناعة الجلدية ، فالآن تصنع أجمل الأحذية والحقائب والمحافظ ، ولا نستورد إلا القليل من هذه الأصناف . لكننا نستورد الجلود المدبوغة ، مع أن مايذبح بمصر سنويا لايقل عن مليون ونصف رأس من الماشية . وتستهلك المدابغ الأهلية نحو نصف هذا الإنتاج ، والباقى يصدر للخارج بينما البلاد تستورد فى الوقت نفسه ما يقرب من هذه الكمية المصدرة . والسبب فى ذلك راجع إلى أن دباغة الجلود فى مصر معظمها يجرى على طريقة عتيقة ، فلو أصلحت لما احتجنا الى استيراد جلد مدبوغ من الخارج .

وحين أتكلم عن المساعدات التى يجب أن تبذلها الحكومة ، لا أريد أن أشغل كثيرا من وقت القارئ بذلك الجدل النظرى الذى قام ولايزال يقوم بين فريقين من كتاب الاقتصاد : يرى فريق منهم بأنه لا محل لأن تتدخل الحكومة لتساعد الصناعة . ويرى الفريق الآخر ضرورة مساعدة الدولة للصناعة والتدخل لحمايتها . هذه نظريات اقتصادية لامحل لمناقشتها هنا ، ونحن فى وقت لم يعد للنظريات فيه أمام المصلحة العامة أى تقدير .

والمصلحة العامة تتغير بتغير الظروف ، فقد كانت قبل الحرب الماضية تقضى بالقاعدة المعروفة « اترك الناس أحرارا فيما يفعلون » لأن المنافسة لم تكن قد بلغت بين الدول مابلغته عقب تلك الحرب . ولأن قواعد النقد كانت ثابتة على قاعدة الذهب ، وكان كل بلد على سعر صرف مستقر بالنسبة للبلاد الأخرى ؛ أساسه مقدار ما فى عملته من ذلك المعدن النفيس .

أما بعد الحرب الماضية ، فقد انقلبت الأوضاع كلها رأسا على عقب ، واشتبك العالم فى حرب عملات : كل دولة تخفض عملتها لترخص مصنوعاتها عند المزاحمة فى الأسواق الأجنبية ، بينما اتخذت بعض البلاد سياسة إغراق العالم ببضائع زهيدة الأثمان منحطة الصنع . فأصبح من المتعين على كل دولة أن تتدخل حكومتها لحماية صناعتها الأهلية .

أما وقد حدث ذلك فى الدول التى سبقتنا فى مضمار الصناعة فلا يعاب على مصر أن تتدخل حكومتها لتؤدى هى الأخرى واجبها نحو صناعات ناشئة فى بلاد من حقها أن تساير النهضات الحديثة فتطمع فى أن تكون صناعية وتأبى أن تظل زراعية فقط . بل من واجبها أن تفعل ذلك لأسباب اقتصادية تلزمها بأن تتجه إلى الصناعة ، لتزيد فى دخلها القومى الضئيل ، وتحل مشاكلها الاجتماعية .

والحماية ليست فى نظرى قاعدة مطلقة تطبق على كل صناعة تقوم فى مصر ، بل يجب عند فرضها أن تكون الصناعة ناجحة فى ذاتها أو مما يسد حاجة حقيقية للبلاد . فالحماية درع للصناعات الناجحة أو الضرورية وليست أساسا تبنى عليه صناعات خائبة أو صناعات لا حاجة لنا بها .

ويتعين على حكومتنا ألا تثقل كاهل الصناعات بالضرائب التى تقلد فيها بلادا موقفها يختلف تماما عن موقفنا . فتلك بلاد تقدمت فيها الصناعة ، أما الصناعة عندنا فلازالت طفلة تحبو ، فضلا عن كون تلك البلاد مستغرقة فى حرب لابد لها من موارد غير طبيعية ؛ ونحن قد وقانا الله شر الحرب .

وإذا كان للحكومة مسوغ فى فرض ضريبة كضريبة الأرباح الاستثنائية فقد كان من الواجب أن تستثنى منها الصناعات التى لاعهد للبلاد بمثلها أو التى تكون البلاد محتاجة اليها . والقانون البلجيكى ، وهو قانون بلد صناعى من الطراز الأول ، قد أعنى هذه الصناعات من ضريبة الأرباح الاستثنائية ، رغم حاجة بلجيكا إلى المال . وتحسن حكومتنا صنعا إذا هى أدخلت هذا الاستثناء لتشجع الكثيرين على الجرأة فى إدخال صناعات لازالت تنقصنا .

وليست حماية الصناعة المصرية من المنافسة الأجنبية ، وتخفيض الضرائب الحالية على الإنتاج ، هما كل الواجب على الحكومات التى تلى الحكم فى مصر . فإن عليها جميعا أن تساعد الصناعة بمختلف الوسائل المعروفة عند الاقتصاديين : كأن تبذل المال فى صورة منح سخية تدفعها للإنتاج الصناعى ، وتعفى من الضرائب الآلات والعدد المستوردة من الخارج ، وبعض المواد اللازمة للصناعة . ولم تبخل حكومتنا بهذا الإعفاء فى كثير من الحالات ، ولكنا نطلب إليها أن تتوسع فيه .

كذلك يجب على الحكومة أن تصلح وتزيد فى طرق المواصلات بمختلف أنواعها ، ولا تفتأ تحسنها وتخفض أجور الشحن وتيسر النقل فى جميع البلاد فالمواصلات هى شرايين الصناعة . وبدونها تتقطع عنها مادة الحياة .

وفى رأس المساعدات التى تسديها الحكومة للصناعات ، إصلاح شئون العمال ورفع مستواهم المادى والأدبى ، وكفالة مستقبلهم فى حال الشيخوخة والتعطل بسبب الإصابات أو المرض ، ووضع العلاقة بينهم وبين أصحاب الأعمال على قواعد من المودة والتفاهم .

وإذا كان على الحكومة واجب حيال الصناعة ، فعلى كل فرد من أفراد الأمة واجبات أهمها أن يساهم القادرون منا فى إنشاء الصناعات ، لا لأن هذا واجبهم الوطنى فقط ، بل لأن ذلك فيه نفع لهم ، حتى لاتكون ثروتهم كلها مستثمرة فى استغلال واحد هو الزراعة التى كثيرا ما تصيبها الأزمات . وعلينا جميعا أن نشجع الصناعة المصرية ، بالإقبال على منتجاتها وتفضيلها على ما يرد من الخارج ، لأن ما نشتريه منها إنما يبقى ثمنه فى البلاد . ولا خير فى أن تشجع الحكومة صناعتنا وتحميها إذا لم يؤد الشعب أواجبه نحو صناعة بلاده ، ويتجاوز عما قد يكون بها من نقص أو هنات تغتفر لما كان مثلها فى دور التطور والارتقاء .

نسمع فى هذه الأيام أن الحكومة تفكر فى إنشاء بنك للتسليف الصناعى . وهى تحسن صنعا إذا هى أسرعت بإخراج تلك الفكرة إلى حيز العمل . فمن عيوب نظامنا الاقتصادى ، أنه لا يوجد بمصر بنك صناعى ، رغم وجود صناعات صغيرة وكبيرة ، ورغم ما يتوقع من قيام صناعات أخرى أثناء هذه الحرب وبعدها .

إن تجربة إعطاء أحد البنوك مبالغ يقرضها لأصحاب الصناعات ، قد ظهر عمليا أنها تجربة لاتؤدى الى الغاية المرجوة منها تماما . فبنوك الودائع بحكم طبيعتها لاتستطيع أن تفرق فى الصناعة بين القروض التى تعتبر فى عرف الاقتصاديين قروضا منتجة ، وبين القروض التى تعتبر عندهم غير منتجة ، لايقصد منها المقترض إلا مجرد التوسع أوالقيام بأعمال صناعية بحتة غير مدروسة .

وإذا كان هـذا النوع من البنوك الصناعية لازما جدا للصناعات الصغيرة التى تعتبر عنوان الرخاء فى الأمم ، فإن فائدة هذه البنوك للصناعات الكبيرة ألزم وأظهر ، لتعرض هذه الصناعات لمنافسات دولية ومفاجئات لاتدخل لأحد فى حساب .

وعندى ، أنه لابد من أن تشترك الحكومة فى رأس مال هذا البنك بأكثر من نصفه ، ومن أن تضمن حدا لأرباح أسهمه ، ومن أن تجعلها مقبولة بقيمتها الاسمية كتأمين فيما يقدم لمناقصات والمزايدات العامة . ومتى اشتركت الحكومة فى تأسيس البنك ، وساعدته بتلك الكيفية ، وجعلت لنفسها حق تعيين مديره ، بعثت فيه الثقة ، وأكسبته النفوذ .

وينبغى على الحكومة أن تصلح الطريقة المتبعة الآن للحصول على ترخيص بالأعمال الصناعية . تلك الطريقة المعقدة المطولة التى يشكو منها الجميع . لا بد من تبسيطها وحصرها فى إدارة ملحقة بوزارة التجارة والصناعة ، تقوم باتخاذ مختلف الإجراءات التى تؤدى إلى قبول أو رفض الترخيص .

ويتعين على الحكومة أن تعجل بإجراء إحصاء صناعى دقيق ، ليتضح منه ما فى البلاد من صناعات ومواد خام أو مصنوعة ، وما أحدثته هذه الحرب من صناعات جديدة أو تقدم فى الصناعات التى ازدهرت قبل قيام هذه الحرب ، وعدد الصناع ، ومختلف ما يزاولون

من صناعة ، وما ينفق على الصناعة من مال بواسطة الأفراد أو الشركات بمختلف أنواعها . مثل هذا الإحصاء ، هام جدا للحكم على موقف الصناعة فى حاضرها ومستقبلها .

ولا سبيل عندى إلى استكمال نهضتنا الصناعية، إلا أن يكون لنا برنامج اقتصادى قومى ، محدود الأغراض واضح الأهداف ، تضعه لجنة تمثل فيها جميع الكفايات . فكل البلاد التى قامت بنهضة اقتصادية ، كانت لها برامج تقيدت الحكومات بتنفيذها ، فى مدد معينة ، سميت بمشروع الثلاث سنوات أو الخمس سنوات أو العشر سنوات .

لا نريد دراسات نظرية أو تحليلية . و إنما نريد برنامجا إنشائيا ، يبين لنا ما يجب أن يعمل ، وما هو الوقت الكافى لعمله ، وما هى طريقة الحصول على المال لتنفيذه .

ما أحوجنا إلى وضع مثل هذا البرنامج ، لفترة الانتقال من الحرب إلى السلم ، وما يعقب هذه الفترة من تطورات .

تلك الفترة الخطيرة فى مستقبل الصناعات ، إذا وضعت فيها برامج ، فإن التبصر يقضى بأن تكون هذه البرامج قائمة على سد حاجات حقيقية للبلاد ، لا على التوسع فى صناعات لا تعيش إلا فى ظل الحرب ، أو ما تحدثه الحرب من تضخم ومجازفات .

وأجد من واجبى ، أن ألفت الأنظار إلى مشروعات هامة يتحدث الساسة عنها لتنظيم العالم بعد الحرب، تنظيما اقتصاديا جديدا . هذه المشروعات ، لم تعرف بعد على حقيقتها ، ففيها غموض وفيها صراحة ، كلاهما مقصود متعمد . ومن الحزم ألا نقطع فيها برأى ، إلا إذا تبيناها . وليكن مفهوما ، أن مصر لن تقبل أى نظام يراد فرضه عليها ، إذا كان من ورائه الحد من نشاطها الصناعى ، بطريق مباشر أو غير مباشر .

زكريا مهران